Journal of the University of Babylon for Humanities مَجلّة جَامعة بَابل للعُلوم الإنسَانيّة
Vol.34/ No.4/ 2026 المجلد 34 / العدد4/2026

ما يُقال وما يُضمَّن: الإشكالات التداولية في البحث والإجراء

جاسم خيري حيدر
مديرية تربية ميسان
Jasemhh123@gmail.com

تاريخ استلام البحث: 3 /1 /2026 **تاريخ قبول النشر: 14/ 1/2026** **تاريخ نشر البحث: 27/ 4/ 2026**

المستخلص

يتقصى هذا البحث الحدود الفاصلة بين "ما يقال"(What is said) و"ما يضمن"(What is implied) بوصفها إحدى أعقد الإشكالات في الدرس اللساني المعاصر، ويسعى للكشف عن الجذور التراثية لهذه الثنائية في المدونة العربية (البلاغية والأصولية) ومشكلات التمييز بين المستويين وموازنتها بما استقر عليه النظر في التداولية الغربية بدءا من غرايس وصولًا إلى نظرية الصلة، وقد اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي في عرض المفاهيم، والمنهج المقارن في رصد وجوه الائتلاف والاختلاف بين المنظورين، وخلص إلى أن التراث العربي–على ثرائه– يعاني من تضخم في التصنيفات المنطقية والجمالية على حساب الوظيفة الإبلاغية، في حين يعاني الدرس الغربي الحديث من اضطراب مصطلحي ناتج عن توسيع مفهوم "الاستلزام" تارة وتضييقه تارة أخرى، ويقترح البحث ضرورة إعادة ترسيم الحدود بين المستويين بناء على "قصدية المتكلم" و"السياق المعرفي" لتجاوز مشكلات الفهم والإجراء التي تعتري النماذج الحالية.

الكلمات الدالة: التداولية، ما يقال، الاستلزام الحواري، البلاغة العربية، أصول الفقه.

What is Said and What is Implied: Pragmatic Problems in Research and Procedure

Jassim Khairy Haidar
Maysan Directorate of Education

Abstract

This research investigates the boundaries between "what is said" and "what is implied" as one of the most complex issues in contemporary linguistic studies ,it seeks to uncover the traditional roots of this duality within the Arabic heritage (rhetorical and jurisprudential) and the problems of distinguishing between these two levels, the study compares these traditional insights with established views in Western pragmatics, starting from Gricean theory through to Relevance Theory, the research employs a descriptive-analytical approach to present concepts and a comparative method to identify points of convergence and divergence between the two perspectives , the study concludes that the Arabic heritage, despite its richnes , suffers from an over-expansion of logical and aesthetic classifications at the expense of communicative function, meanwhile, modern Western studies face terminological instability resulting from the inconsistent expansion or contraction of the concept of "implicature , the research proposes the necessity of re-demarcating the boundaries between these two levels based on "speaker intentionality" and "cognitive context" to overcome the conceptual and procedural challenges inherent in current models.

Keywords: Pragmatics, What is Said, Conversational Implicature, Arabic Rhetoric, Usul al-Fiqh.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

1.المقدمة

لا ريب أنَّ التواصل اللغوي البشري لا يقف عند حدود فك الشفرة اللغوية للرموز الصوتية أو المكتوبة فحسب، بل يتجاوز ذلك إلى عمليات استدلالية معقدة تهدف إلى ملء الفجوة بين ما تنطق به الألسنة وما تعقده القلوب من نوايا ومقاصد، وهذه الثنائية الجدلية بين "المنطوق" و"المفهوم"، أو بين "الشفرة" و"الاستدلال"، شكلت الهاجس الأكبر لعلماء اللسان وفلاسفة اللغة على حد سواء، وقد تجسد هذا الاهتمام في العصر الحديث بصورة جلية في أعمال (بول غرايس) الذي وضع "إسفينا" نظريًّا حادًّا بين "ما يقال(What is said) "بوصفه محتوى قضويًّا مشروطًا بالصدق، وبين "ما يضمن" أو "ما يستلزم"(What is implicated) بوصفه محتوى تداوليًّا يحتاج إلى حسابات عقلية خاصة، بيد أن هذا الفصل الحاد لم يصمد طويلاً أمام بعض الإشكالات التطبيقية؛ إذ سرعان ما تبين أن التداولية تتدخل في صميم "ما يقال" عبر عمليات الإثراء والتخصيص، مما جعل الحدود بين المستويين منطقة ضبابية تثير من الأسئلة أكثر مما تقدم من إجابات.

وإذ يممنا شطر تراثنا العربي، ألفيناه يزخر بمدونة ضخمة سبقت الدرس الغربي بقرون في معالجة هذه الإشكالية، ولا سيما في حقلي "البلاغة" و"أصول الفقه"، حيث انشغل البلاغيون بمسائل "الكناية" و"التعريض" و"مقتضى الحال"، وانكب الأصوليون على تفكيك دلالات "المنطوق" و"المفهوم" و"إشارة النص"، إلا أنَّ النظر في هذه الجهود يكشف عن إشكالية منهجية لا تقل تعقيدا عن نظيرتها الغربية، تتمثل في طغيان النزعة المنطقية الصورية عند المتأخرين من البلاغيين، وتشعب التقسيمات الفقهية عند الأصوليين، مما أدى إلى نوع من "التشويش الإجرائي" الذي يحول دون بناء نظرية تداولية عربية متماسكة قادرة على تفسير آليات الفهم وتوجيه إجراءات التحليل ومن هنا تبرز الحاجة إلى ردم الهوة بين التنظير التراثي والمقاربة التداولية الحديثة، ليس من باب "إسقاط" الحديث على القديم، بل من باب "المساءلة النقديَّة" التي تكشف عن الكيفية التي تعامل بها العقل العربي مع "المعنى الخفي" وكيف يمكن لهذا التعامل أن يرفد النقاش العالمي الدائر.

1.1 إشكالية البحث: تتمثل إشكالية البحث الرئيسة في السؤال الآتي: "إلى أي مدى تتطابق أو تتباين حدود(ما يقال) و(ما يضمن) بين الدرسين البلاغي والأصولي العربي وبين التداولية الحديثة، وكيف يؤثر هذا التباين في إجراءات فهم الخطاب وتأويله؟"، وتتفرع عن هذا السؤال إشكالات فرعيَّة تتعلق بطبيعة المعايير المعتمدة في كل حقل معرفي لتمييز "القول" عن "الضمني"، ومدى قدرة التراث العربي على الصمود أمام النقد التداولي الحديث، فضلاً عن السؤال عن مدى نجاح "نظرية الصلة" في حل المعضلات التي خلفتها الثنائية الغرايسية، وكيف يمكن استثمار الدقة الأصوليَّة في "دلالة الإشارة" وغيرها لضبط الجانب التأويلي في نظريات القراءة المعاصرة، إذ تكمن المشكلة في أن الفجوة بين التنظير اللساني والممارسة التحليلية لا تزال قائمة بسبب عدم وضوح الحدود الفاصلة بين ما هو لغوي وما هو سياقي.

1.2 أهمية البحث: تنبع أهمية هذا البحث من كونه يتقصى الحدود الفاصلة بين "ما يقال" و"ما يضمن" بوصفها إحدى أعقد الإشكالات في الدرس اللساني المعاصر، ويسعى إلى تشخيص دقيق للعلل والثغرات التي أدت إلى عجز النماذج الحالية عن استيعاب تعقيدات التواصل البشري الفعلي ، وتتجلى القيمة العلميَّة في محاولة رصد الأسباب

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

الجذرية لاضطراب المصطلحات والحدود في المنظورين العربي والغربي، ومعالجة الإشكالات المنهجيَّة والإجرائيَّة التي تحول دون وضع معايير واضحة وموحدة للتمييز بين المستويين، كما يهدف البحث إلى إعادة الاعتبار للسياق والقصد بوصفهما المحكم الفصل في تحديد مراد المتكلم، بعيدا عن التأويل غير المنضبط المفتوح من جهة والجمود الحرفي من جهة أخرى، بما يؤدي إلى تجاوز مشكلات الفهم والإجراء وتسهيل مسارات البحث والاستنباط في الدراسات الخطابية المعاصرة.

1.3 منهجية البحث: اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي في عرض المفاهيم، والمنهج المقارن في رصد وجوه الائتلاف والاختلاف بين المنظورين العربي والغربي، وقد اقتضت طبيعة الموضوع توزيع الدراسة على ثلاثة محاور رئيسة يسبقها تمهيد وتعقبها خاتمة؛ حيث خصص **المحور الأول** لتفكيك "المشكل البلاغي"، عبر تناول هيمنة المنطق على البلاغة وكيف أدى ذلك إلى "تجميد" المعنى الضمني في قوالب صوريَّة، مع نقد الجنوح إلى الإغراب في التأويل ، في حين عالج **المحور الثاني** "المشكل الأصولي"، مستعرضا الدقة في التمييز بين مستويات الدلالات، وخاصة بين "عبارة النص"و"إشارة النص"، وكاشفا عن التباين الجوهري بين مدرستي الحنفية والجمهور، أما **المحور الثالث** فقد خصص لمناقشة "المشكل التداولي الغربي"، متتبعا رحلة المصطلح من "الاستلزام" عند غرايس وصولا إلى"المعنى السياقي" عند أصحاب نظرية الصلة، للكشف عن أسباب مراوحة الدرس الغربي مكانه في ضبط "اللامتعين" من المعنى.

2.التمهيد: مستويات المعنى والحدود الفاصلة بين القول والتضمين

إن الاشتغال على مستويات المعنى في الخطاب يفرض على الباحث أن يبدأ برحلة استقصائية معمقة عن طبيعة العملية التواصلية نفسها، وكيفية تكون المعنى عبر مستويات مختلفة من التعقيد والتفاعل، فالدراسة التقليدية للغة كانت تقوم على افتراض مبسط يقصر دورها على تحليل المعنى اللغوي الذي يتوصل إليه من فهم معاني الكلمات ثم التركيب بغض النظر عن السياق[5:1]، غير أن هذا الافتراض أثبت قصوره الفادح عند محاولة الوصول إلى المعنى الذي أراده المتكلم فعلاً، فالمعنى الدلالي وحده لا يستوعب كل جوانب التواصل البشري ولا يفسر الفجوة الواضحة بين ما تنطق به الألسنة حرفيًّا وما تعقده القلوب من نوايا ومقاصد، فصار لزاما توسيع الدراسة لتشمل دراسة الكلام بوصفه حدثا خطابيًّا متحققا في سياق معين، وليس جملة معزولة فحسب تحتفظ بمعناها عبر السياقات المختلفة.

إن الانتقال من دراسة الجملة إلى دراسة الكلام يستتبع الاعتراف بأنماط متعددة من الوحدات اللغوية التي تستحق الاهتمام بمعنى كل منها، فهناك معنى الكلمة المفردة، وهناك معنى الجملة بوصفها تركيبا لغويًّا منتظما، وهناك أيضا معنى الكلام الذي يشار إليه بـ(utterance meaning) أو معنى المتحدث، وهذه الثلاثية المعنوية تشكل الأساس لفهم آليات الفهم الإنساني وطرائق استيعاب المقاصد، والمفترض أن تكون الوحدتان الأولى والثانية واضحتان للمختص باللسانيات لا تحتاجان إلى بيان تفصيلي، إلا أن فهم المستوى الثالث يتطلب تمييزا دقيقا بين الجملة (sentence) والكلام (utterance) اللذين يخلط بينهما كثيرا في الدراسات السطحية، فالجملة هي تعبير

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

لغوي يتكون من سلسلة من الكلمات المركبة بطريقة تضمن وجود معنى ما ، في حين أن الكلام حدث خطابي (speech event) من متحدث معين في سياق معين[5:1]، وعندما يستعمل المتحدث جملة معينة في سياق معين فإنه بذلك ينتج الكلام، وهذا الفرق ليس فارقاً شكليًّا بل يعكس تحولاً جذريًّا في رؤيتنا لطبيعة اللغة ووظائفها.

وإذا تفحصنا المستويات الثلاثة بدقة تبين لنا أن معنى الجملة يقصد به المحتوى الدلالي للجملة، أي المعنى المشتق من الكلمات نفسها بغض النظر عن السياق[5:1]، وهو ما يطلق عليه أيضاً المعنى الحرفي (literal meaning)، ومع أن هذا المعنى قد يبدو ثابتاً إلا أنه قابل للتغير في السياقات المختلفة في طريقة استقباله وتفسيره، مثال ذلك أن الجملة الاستفهامية "هل أكلت؟" ظاهرها طلب للحصول على معلومات، ولكن الاستعمال الأكثر شيوعا لها هو الترحيب بالضيف، وهي الطريقة المعتادة التي يستقبل بها الصديق صديقه، والرد المتوقع عليها هو "لقد أكلت" حتى لو لم يكن ذلك صحيحا في الواقع، فمعنى الكلام يكافئ تقريبا معنى التعبيرات "مرحبا" أو"كيف حالك؟"،غير أن السياق الطبي يمكّن نفس الجملة ليراد بها الطلب الحقيقي للمعلومات، مثل أن يسأل الطبيب المريض هذا السؤال لأن الدواء المراد إعطاؤه لا يعطى على معدة فارغة، وفي هذه الحالة يتطابق معنى الجملة مع معنى الكلام بشكل أساس[5:1].

أما معنى الكلام فهو يشير إلى المحتوى الدلالي بالإضافة إلى أي معنى تداولي ينشأ بالطريقة المحددة التي يحصل بها استعمال الجملة، أو بعبارة أدق هو مجمل ما يقصده المتحدث للتعبير عن طريق النطق[5:1]، وهكذا فإن معنى الكلام يتجاوز المعنى الحرفي للجملة ويضيف إليه أبعادا إضافية مستمدة من سياق الإنتاج والقصد الكامن خلفه، وهذا الفرق بين مستوى الجملة ومستوى الكلام يفتح الآفاق لنا لإدراك أن التواصل البشري أعقد بكثير مما تصوره الدراسات اللغوية التقليدية، فالمعنى لا ينحصر فيما تقوله الكلمات حرفيًّا بل يتعداها إلى ما وراء الكلمات من نوايا ودوافع وسياقات.

غير أن هذا الـ تمييز المبسط يحتاج إلى مرحلة أخرى أكثر عمقاً وتفصيلاً للتمييز الحقيقي بين معنى الجملة ومعنى الكلام ، إذ ينبغي التفريق بين نوعين من المعاني على القدر نفسه من الأهمية، الأول هو التمييز بين المعنى اللغوي للجملة وبين ما يقال أو(الاقتراح المعبر عنه) من خلال نطق الجملة، وعلى سبيل المثال الجملة "هو فرنسي" لها معنى لغوي معين لا يتأثر بالتغييرات في سياق الكلام، ويختلف هذا المعنى المستقل عن السياق عن الاقتراحات المعتمدة على السياق التي تعبر عنها الجملة، وهكذا فإن جملة "هو فرنسي" تعبر عن الاقتراح بأنه فرنسي، لكن إذا تلفظت الجملة في سياق آخر فإنها قد تعبر عن اقتراح مختلف، على الرغم من أن معناها اللغوي يظل على حاله عبر سياقات الاستعمال المختلفة ، والمعنى الآخر الذي ينبغي تمييزه هو بين ما يقال بالفعل وما ينقله النطق بصورة إضافية، فإن عبارة "هو فرنسي" تعبر عن الاقتراح بأنه فرنسي، ولكن هناك سياقات ينقل فيها أكثر من ذلك بكثير، لنفترض أنه بعد أن سألك أحدهم عما إذا كان صديقك يعرف الطهي، أجبت: "هو فرنسي"، من الواضح أن الجواب في هذا السياق يوفر إجابة مؤكدة على السؤال، فمعنى الكلام في هذه الحالة يشمل أكثر مما يقال حرفيًّا، ويشتمل أيضا على الكلام "الضمني"، وعليه فلكون "ما يقال" يعد مصطلحا مشتركا بين الفريقين، ينتهي بنا الأمر مع ثالوث: معنى الجملة مقابل ما يقال، وما يقال مقابل ما هو ضمني[75:2].

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

يمكننا إيضاح هذا أكثر بالقول إن السمة المميزة لمعنى الجملة، وهو المعنى اللغوي لنوع الجملة، هي أن هذا المعنى اصطلاحي ومستقل عن السياق، علاوة على ذلك، وبصورة عامة ، فإنه لا يشكل اقتراحا كاملاً، أو أي شيء يمكن الحكم عليه أو تقييمه بالحقيقة، في المقابل، "ما يقال" و"ما هو متضمن" يعتمدان على السياق والاقتراح، ويظهر الفرق بين "ما يقال" و"ما هو مضمن" في أن الأول مقيد بمعنى الجملة بطريقة لا تحصل مع الضمنيات أو الاستلزامات(implicatures)، فما يقال ينتج عن تجسيد معنى الجملة التي يمكن أن تعد الهيكل الدلالي له وذلك لجعلها مقترحة، والمقترحات التي يمكن للمرء أن يصل إليها من خلال عملية "التجسيد" هذه مقيدة بالهيكل الدلالي الذي يعمل كمدخل للعملية، وهكذا يمكن أن تعبر عبارة "هو فرنسي" عن عدد غير محدد من الاقتراحات ، لكن الاقتراحات المعنية يجب أن تكون متوافقة مع الإمكانات الدلالية للجملة، هذا هو السبب في أن الجملة "هو فرنسي" لا يمكنها التعبير عن الاقتراح مثلا بأن حيوان الكنغر له ذيل، ولكن لا يوجد مثل هذا القيد على الاستلزامات التي يمكن أن ينقلها نطق الجملة من خلال آلية الاستلزام[76:2].

من كل ذلك يتبين أن المعنى الدلالي أو معنى الجملة هو مستوى من المعنى مقيد بمعاني المفردات، وكذلك ما يقال فهو مستوى آخر مقيد بمعنى الجملة ولا يمكنه تجاوز دلالتها، ولكن مع المعنى الضمني أو المستلزم على وجه الدقة يمكن تجاوز كل ذلك فينقل الكلام في هذا المستوى ما هو بعيد عن البناء الدلالي، وهو ما يعني أن الاقتراح الذي يعبر عنه الاستلزام قد يختلف تماما عن البنية الدلالية المشفرة، ويمكن أن يتضح أن الدراسة التداولية لم تتجاوز المستويات الأولى للمعنى، ولكنها تنظر إليها كمدخلات أولية للمعاني الكلية، وهناك بالتأكيد خلافات في تعيين حدود هذه المعاني عند البحث في المعاني الحرفية والمتضمنة، ومدى أثر المكون الدلالي في التداولي وهو ما نأمل أن يتضح بعضه في ثنايا هذا البحث.

والحقيقة أن هذه الأسئلة تشير إلى إشكالية جوهرية لم تحل بالكامل في الدراسات التداولية الغربية، إذ أن التعديلات والتطويرات التي حصلت على نظرية غرايس الأصلية لم تنجح بشكل كامل في وضع حدود فاصلة واضحة بين ما يقال وما يضمن، بل أضافت مصطلحات جديدة وتقسيمات متعددة زادت من تعقيد المشهد بدلاً من جلائه، وهكذا فإننا نجد أنفسنا أمام مشهد مصطلحي معقد ومتشعب يتطلب منا أن ننظر بعين ناقدة إلى كيفية معالجة الفكر العربي التراثي لنفس الإشكالية.

إن المدونة العربية، سواء في البلاغة أو أصول الفقه، تتضمن جهودا متقدمة وعميقة في محاولة التمييز بين المستويات المختلفة للمعنى، وقد سبقت هذه الجهود الدرس الغربي بقرون في رصد هذه الظاهرة وتحليلها، غير أن تطبيق هذه الجهود على المسائل التداولية المعاصرة يصطدم بمجموعة من العقبات المنهجية والمصطلحية التي تجعل من الاستفادة منها أمرا معقدا، فالبلاغيون تعاملوا مع الضمني تحت مسميات متعددة كالكناية والتعريض والاستعارة والتشبيه، إلا أن بعض تصنيفاتهم كانت تركز على الجوانب الجمالية والصورية أكثر مما ركزت على الجوانب الوظيفية التداولية، وأما الأصوليون فقد وضعوا تقسيمات دقيقة جدا للدلالات من مثل (عبارة النص، إشارة النص، دلالة النص، اقتضاء النص) إلا أن هذه التقسيمات كانت موجهة نحو استنطاق النص المقدس بما يتفق مع أصول الشريعة لا نحو فهم التواصل الطبيعي بمرونته وعفويته.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

وعليه فإن هذه الدراسة تسعى إلى تقصي الحدود الفاصلة بين "ما يقال" و"ما يضمن" باعتبارها من أعقد الإشكالات التداولية التي تعترض سبيل الفهم الدقيق للخطاب وتحول دون بناء إجراءات موحدة للتحليل، سواء في المنظور الغربي الحديث أم في الموروث العربي التراثي، وذلك من خلال فحص شامل ومقارن يجمع بين صرامة الدراسات التداولية الغربية وثراء الدرس العربي البلاغي والأصولي، بهدف الكشف عن الأسباب الجذرية لاضطراب المصطلحات والحدود في كلا المنظورين، ورصد الإشكالات المنهجية والإجرائية التي تحول دون وضع معايير واضحة وموحدة للتمييز بين المستويين، فالدراسة تهدف إلى تشخيص دقيق لتلك العلل والثغرات التي أدت إلى عجز المحاولات السابقة عن بناء نموذج متماسك قادر على استيعاب تعقيدات التواصل البشري الفعلي، وتعيد الاعتبار للسياق والقصد بوصفهما المحكم الفصل في تحديد مراد المتكلم، بعيدا عن التأويل غير المنضبط المفتوح من جهة والجمود الحرفي من جهة أخرى، بما يؤدي إلى تجاوز مشكلات الفهم والإجراء التي تعتري النماذج الحالية، وتسهل مسارات البحث والاستنباط في الدراسات الخطابية المعاصرة.

3. إشكالية الحدود بين القول والتضمين في البلاغة العربية

تواجه محاولة ضبط الحدود الفاصلة بين "ما يقال" و"ما يضمن" في البلاغة العربية جملة من العقبات المنهجية والمصطلحية التي تجعل من التمييز بينهما أمرا بالغ التعقيد، وأولى هذه العقبات تكمن في **تعدد المصطلحات وتشابكها**؛ وتتجلى هذه الإشكاليَّة بوضوحٍ في مواضع مختلفة كما في التنازع الاصطلاحي بين المجاز المركب وتشبيه التمثيل، إذ يكمن وجه الاضطراب في آليَّة التمييز بينهما التي لا تستند إلى جوهر المعنى فحسب بل إلى عرف الإطلاق اللفظي الذي يحاول فكَّ الاشتباك بين الاستعارة والتشبيه، فالتمثيل عند إطلاقه دون قيد ينصرف آليًّا إلى الاستعارة التمثيليَّة، وهو ما يجعل هذا المصطلح مستغنيا عن الوصف التوضيحي بفضل قوته الإجرائيَّة في الدلالة على المجاز المركب، في حين يفتقر التشبيه التمثيليُّ إلى هذه القوة الاصطلاحيَّة، إذ لا يسمَّى تمثيلًا إلا بشرط التقييد الذي يمنع التباسه بالاستعارة، فكأنَّ الاصطلاح قد حابى "التمثيل الاستعاريَّ" ومنحه سلطة الإطلاق اللفظي، في حين أنه حصر "التشبيه التمثيليَّ" في دائرة التقييد الواصف لإخراجه من دائرة الاستعارة، وهذا الفصل القائم على الإطلاق والتقييد لا يعكس فرقًا جوهريًّا في طبيعة الصورة بقدر ما يعكس محاولة لضبط حدود المصطلح الذي يتراوح بين الحقيقة والمجاز، وهو ما يعمق الفجوة أمام الباحث في تحديد المعايير القارة للفصل بين ما ينطق به صراحة وما يراد به تمثيلا وتضمينا[388/3:3]، ويضاف إلى هذا الإشكال ما يعانيه الدرس البلاغيُّ من تخبُّط واختلاف بين أرباب الصنعة في تسمية الأنواع، الأمر الذي أدى إلى وضع اسمين لنوعٍ واحد اعتقادا منهم أنَّهما نوعان مختلفان، وهو ما انتقده ابن الأثير حين رصد خطأ بعض البلاغيين كالغانمي في الفصل بين "التبليغ" و"الإشباع"، رغم أنَّ جوهرهما واحد يقوم على استيفاء المعنى قبل القافية، ثمَّ الإتيان بالقافية لغاية المبالغة أو التَّعت [208/3:4]، وهذا الاضطراب المصطلحيُّ ليس خلافًا لفظيًّا بل هو إشكال معرفيٌّ يحول دون ضبط معايير "القول" واستتباعاته التضمينيَّة، فالمفاهيم البلاغيَّة تشتبك بصورة تربك الباحث اللسانيَّ، ولعلَّ مصطلح "التعريض" يمثّل الأنموذج الأبرز على ذلك، إذ يتأرجح فهمه وتصنيفه بناء على السياق وقصديَّة المتكلّم، فإذا قال

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

القائل: "آذيتني فستعرف"، فإنَّ هذه العبارة قد تُحمل على جانب الكناية إذا كان القصد أنَّ المخاطب سيفهم الوعيد لاحقًا بدلالة الحال، مشيرا إلى معنى غير مباشر يعتمد كليًّا على السياق، في حين أنها قد تُحمل على محمل المجاز إذا كان الكلام موجها لشخص والقصد به شخص آخر تماما، بحيث تنتفي نيَّة الإشارة للمخاطب أصالة[5: 412]، وهذا التداخل ينسحب أيضا على الاستعارة التي تتشعب إلى تصريحيَّة ومكنيَّة، وتحقيقيَّة وتخييليَّة [5: 374]، ممَّا يحول كلَّ مصطلح إلى طيف واسع من الاحتمالات التي تفتقر إلى الانضباط اللساني الموحد، وهو ما يجعل الرؤية غير واضحة عند محاولة فصل المعنى الصريح عن الضمني في ظل هذه الموارد التصنيفيَّة التي تعلي من شأن الحصر العقلي على حساب المرونة التداوليَّة للخطاب.

ولا تقف الإشكالية عند حدود المصطلح، بل تتعداها إلى المنهج، حيث يعاني الموروث البلاغي –ولا سيما عند المتأخرين– من **الإيغال في المنطق والتفريع الصوري**، مما أدى إلى تعقيد الفهم بدلاً من جلائه، وصرف الجهد إلى التدقيقات الذهنية بدلاً من المعالجة الشمولية للنص، وشاهد ذلك ما نجده في شروح "الأطول" عند مناقشة جملة: "ما جاءني زيد بل عمرو"، حيث يغرق الشرح في تحليل "الإثبات الصريح" و"الإثبات الضمني" (البرهاني)، عادًّا أن الإثبات الصريح تأكيد للإثبات الضمني المستفاد من النفي السابق، في عملية حسابية معقدة يصفها النص بأنها "اجتماع إثبات برهاني وإثبات صريح"[6: 550/1]، وعلى الرغم من أهمية هذا التحليل في كشف البنية المنطقية للتأكيد والضم، إلا أن هذا الإفراط المنطقي قد أذهب بريق الفائدة المرجوة، وحجب الرؤية عن الطبيعة التلقائية للغة، ويتجلى هذا الولع بالتفريع في أقصى صوره عند السكاكي الذي حصر المجاز في احتمالات عقلية أربعة لا مزيد عليها، تدور حول كون(المحكوم به)و(المحكوم له) حقيقتين وضعيتين أو مجازين وضعيين أو مختلفين[5: 396]، وهذا الحصر الرياضي يجعلنا في حيز الاحتمالات المجردة بدلاً من الإمساك بـ "القول الفصل" في تمييز الصريح من الضمني في الاستعمال الفعلي.

وإلى جانب السطوة المنطقية، تظهر إشكالية **الجنوح إلى الإغراب والولع بالغموض** على حساب الوظيفة الإبلاغية، فقد مال كثير من البلاغيين إلى بيان الجوانب الجمالية الشكلية، مما أدى إلى تهميش الوظيفة النفعية للغة، وهو المنحى الذي انتقده عبد القاهر الجرجاني بحدة، مشيرا إلى فئة من البلاغيين "يتعاطون الإغراب في التأويل" ويحرصون على تكثير الوجوه المحتملة، ناسين أن احتمال اللفظ شرط أساس في العدول عن الظاهر، فهم –بتعبير الجرجاني– "يستكرهون الألفاظ على ما لا تقله من المعاني"، ويدعون المعنى السليم الواضح إلى المعنى السقيم المعقد حبًّا في "التشوف" وإظهار البراعة[7: 276]، وهذا النقد يكشف بوضوح عن خلل منهجي يتمثل في تحميل النص ما لا يحتمل وتعطيل سياقه الأصلي، مما يضيع الحدود الفاصلة بين ما قاله النص فعلاً وما أقحمه الشراح عليه من مضمنات بعيدة.

ومن الإشكالات أيضا ما يتعلق **بالأسلوب المستخدم في الشرح البلاغي** فهو في ذاته أسلوب أدبي مسرف في المجاز، مما يباعد بين القارئ وبين الحقائق العلمية، فبدلاً من البسط العلمي المباشر، يلجأ الشراح إلى لغة مزخرفة تهدف إلى إظهار الاقتدار البياني، كما نرى في نص الإسفراييني وهو بصدد الحديث عن قضية دقيقة تتعلق بـ "الهيئات"(وهي الملامح غير اللفظية أو السياقية)، إذ يقول: "ولولا مخافة الإسهاب للزمني الإطناب في كل مقام لكثرة ما يفيضه الوهاب، لكن توهم ضيق حوصلة السامعين يمنعني عن أن أبوح بكثير ما خفي على ذوي

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

الألباب، ولولا ذلك لكان مطاعمة قلبي للقلوب بما تلذ به طيور المعاني أكثر مما يسعه هواء، ويطبقه سماء"[6: 226/2]، فهذا النص يشير إشارة عبقرية إلى "الهيئات" بوصفها موردا للمعنى يقع خارج نطاق الألفاظ (وهو صلب موضوع التضمين)، إلا أن هذه الإشارة تضيع وتتلاشى وسط لغة المحسنات البديعية والاستعارات(حوصلة السامعين، طيور المعاني، مطاعمة القلوب)، مما يفوت الفرصة لضبط هذا المفهوم التداولي المهم.

كما يؤخذ على المقاربة البلاغية **تمسكها بدلالة اللفظ المفرد** أو التراكيب القصيرة، وهو ما يعني انصباب التركيز على "ما يقال" في مستواه المعجمي أو الجملي البسيط، وإغفال الوحدات النصية الكبرى التي هي مكمن "التضمين" الحقيقي، فالمنهج التحليلي الذي أرساه السكاكي وغيره جمد إلى حد ما عند حدود تحليل المفردات وعلاقاتها، وندر أن نجد تحليلاً يربط المعاني عبر مساحات نصية واسعة، ومثال ذلك وقوف الجرجاني عند لفظة (اليد) في قوله: "فلان طويل اليد"، مبينا أن المعنى(القدرة) لا يتأتى من لفظ اليد وحده، بل هو "منتزع من اليد مع غيرها" في سياق المثل الصريح، فلو وضعت(القدرة) مكان(اليد) لفسد المعنى[7: 252]، وهذا التحليل يؤكد أن المعنى الضمني وليد التركيب لا المفرد، إلا أن التطبيقات البلاغية ظلت أسيرة النظرة التجزيئية.

وأخيراً، فإن مدار استنباط المعاني عند البلاغيين يقوم على مبدأ "**الانتقال** (Inference/Transfer) " من الدلالة الظاهرة إلى الدلالة الضمنية[6: 118/2]، وهذا المبدأ يفترض وجود تلازم حتمي أو "جسر" يربط بين (ما يقال) و(ما يضمن)، وهو ما يجعل العملية التاولية مرهونة دائما بوجود معنى أولي ظاهر يتخذ ذريعة للمعنى الثاني، وهذا التصور–على وجاهته– قد يقصي طائفة من المعاني الضمنية التي لا تستند إلى علاقة لزومية ظاهرة، أو تلك التي يفرضها السياق فرضا دون سند لغوي مباشر، مما يعقد عملية التواصل ويفتح الباب لتعدد التأويلات بتعدد مشارب المتلقين وقدرتهم على عقد هذه "الانتقالات" الذهنية، ويزيد من صعوبة الوصول إلى فهم مشترك منضبط للنص.

4. الإشكالات الإبستمولوجية والإجرائية في ضبط "القول والتضمين" عند الأصوليين

على الرغم من أن الدرس الأصولي يمثل قمة ما أنتجه العقل العربي في ضبط آليات الفهم والاستنباط، إلا أن محاولة اتخاذه نموذجا معياريًّا جاهزا لضبط الحدود بين "ما يقال" و"ما يضمن" في اللسانيات التداولية المعاصرة تصطدم بجملة من المعوقات البنيوية والمنهجية، وأولى هذه المعوقات الجوهرية تكمن في "**معيارية الترتيب وتفاضل الدلالات**"؛ فقد أسس الأصوليون نظريتهم الدلالية على هاجس "الضبط التشريعي "و" حماية النص"، ولذلك وضعوا سلّما تراتبيًّا صارما يقدم "المنطوق الصريح" على غيره من الدلالات، فقرروا أن دلالة الإيماء والإشارة (التي تندرج تحت المنطوق غير الصريح) تتقدم على المفهوم بنوعيه، وأن مفهوم الموافقة يتقدم وجوبا على مفهوم المخالفة عند التعارض[8: 387]، وهذا التراتب الهرمي–وإن كان مبررا داخل المنظومة الفقهية التي تبحث عن القطع واليقين– فإنه يولد إشكالاً كبيرا عند سحبه على "التداول الطبيعي"؛ ففي سياقات التواصل اليومي لا تخضع اللغة لهذا الترتيب السلطوي، إذ غالبا ما يكون "المعنى الضمني"(المفهوم) هو المقصود أصالةً والأقوى تأثيرا من المعنى الصريح، كما في أساليب الطلب المؤدب والتعريض السياسي والسخرية، حيث يتوارى "المنطوق" ليصبح

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

ذريعة للوصول فقط إلى "المفهوم"، ومن هنا فإن المعيار الأصولي الذي يمنح الأولوية المطلقة لظاهر اللفظ قد يعجز عن تفسير استراتيجيات الخطاب التي تعتمد "الغموض البناء" وتجعل من التلميح أقوى حجة من التصريح.

وتتصل بهذه الإشكالية معضلة أخرى تتعلق بـ **"خصوصية المدونة واختلاف الغايات التواصلية"**، فالنظرية الأصولية لم توضع لتحليل "كلام الناس" بمرونته وعفويته، بل وضعت لاستنطاق "كلام الشارع"(النص المقدس) بقدسيته ودقته، ولذلك نجد أن طرائق الدلالة الأصولية(عبارة النص، إشارة النص، دلالة النص، اقتضاء النص) مصممة لاستيعاب نص لا يتسرب إليه النقص ولا التناقض، حيث تتطابق الإرادة الإلهية مع البنية اللغوية تطابقا تامًّا، وهذا ما يبرر التعقيد الشديد في شروط حمل اللفظ على غير ظاهره، في حين نجد أن النصوص البشرية – أدبية كانت أم يومية– محكومة بمبدأ "الاقتصاد في الجهد" و"الاعتماد على السياق"، وتكثر فيها مظاهر عدم التصريح والانحرافات الدلالية والتداولية، إذ تبنى على الافتراضات المسبقة والاختصارات، وتترك للمتلقي مهمة استكمال المعنى وتأويله، ومن ثم فإن تطبيق الصرامة الأصولية على الممارسة التداولية اليومية يؤدي إلى تعقيد الفهم بدلاً من تيسيره؛ فالمتكلم العادي حين يتحدث لا يستحضر شروط "دلالة الإشارة" ولا ضوابط "مفهوم المخالفة"، بل يتكلم معتمدا على المشتركات المعرفية مع المخاطب، وهذا ما يجعل النظرية الأصولية نظرية نصية إذا صح الحكم، في حين تحتاج التداولية إلى نظرية سياقية تأخذ في الحسبان مرونة القصد البشري وقابليته للتغير، لا ثبات الحكم الشرعي.

وتزداد الهوة اتساعا بين المنظورين عند النظر في **"الاضطراب المصطلحي والتباين التصنيفي** "داخل الحقل الأصولي نفسه، وهو ما يحول دون بناء نموذج موحد لـ "ما يقال" و"ما يضمن"، فنحن بإزاء انقسام منهجي حاد بين مدرسة "الجمهور"(المتكلمين) ومدرسة "الحنفية"(الفقهاء)؛ ففي الوقت الذي يعتمد فيه الجمهور ثنائية "المنطوق والمفهوم" التي تقترب نسبيًّا من الثنائية الغربية الحديثة(Explicit/Implicit)، نجد الحنفية يرفضون هذه القسمة ويجترحون تصنيفا رباعيًّا يعتمد على "كيفية دلالة اللفظ على المعنى"(عبارة، إشارة، دلالة، اقتضاء)[9: 388]، وهذا الاختلاف ليس شكليًّا بل هو اختلاف في "فلسفة المعنى"؛ فالحنفية مثلاً ينكرون "مفهوم المخالفة" ويسمونه "دلالة المخصوص بالذكر" نافين عنه الحجية، في حين يعده الجمهور مصدرا رئيسا لتوليد المعاني الضمنية، وهذا التباين يجعل الباحث في "مشكلات القول والتضمين" أمام مأزق: أي النموذجين يعتمد؟ فما يعد عند الشافعية "منطوقا غير صريح" قد يصنف عند الحنفية "دلالة إشارة"، وما يعد عند الجمهور "مفهوم موافقة" يسميه الحنفية "دلالة النص"[9: 389]، وهذا الاضطراب يجعل الحدود بين "المقال" و"المضمر" حدودا مذهبية متغيرة وليست حدودا لسانية ثابتة.

وفضلاً عن ذلك، فإن **"تداخل المستويات في التعريفات** "يزيد المشهد تعقيدا، فمصطلح "النص" عند الحنفية يعني اللفظ الذي سيق الكلام لأجله وازداد وضوحا، ومن الجهة الأخرى يقابله مصطلح "الظاهر" الذي يحتمل التأويل[10: 1/232]، وهذا التدقيق في مراتب الوضوح(ظاهر، نص، مفسر، محكم) يقابله تدقيق في مراتب الخفاء (خفي، مشكل، مجمل، متشابه)، وهي تقسيمات دقيقة جدا تفتقر إليها اللسانيات الغربية، إلا أنها تسبب "فرطًا تصنيفيًّا" عند محاولة تطبيقها على نص غير تشريعي؛ فالمتكلم في المحادثة العادية لا يفرق بدقة بين "الظاهر" و"النص"، ولا يلتزم بالحدود الصارمة التي وضعها الأصوليون لـ "دلالة الاقتضاء"(وهي تقدير محذوف

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

ضروري لصدق الكلام أو صحته العقلية أو الشرعية)، فقد يحذف المتكلم كلمات لا لضرورة عقلية بل لغرض جمالي أو تداولي محض، وهنا يقصر "المقياس الأصولي" عن استيعاب هذا الحذف لأنه مصمم لرصد "الضرورات" لا "الخيارات" الأسلوبية، مما يؤكد أن الاستعانة بالتراث الأصولي في الدرس التداولي الحديث يجب أن تكون استعانة نقدية واعية بالفروق الجوهرية بين "منطق التشريع" الصارم و"منطق اللغة" المرن.

5. المشكل في الدراسات الغربية

1.5إشكاليات في المصطلح (Problems with the term)

بعض الباحثين يرون أن هناك عددا من الفجوات وبعض التناقضات في كتابات(غرايس) التي تناول فيها بوجه ما مشكلة المعنى، فعمله على رأيهم عمل سطحي، وإشكالي من نواح جمة، وكثيرا ما يساء فهمه، ومع ذلك تبدو النظرية التي وضعها من أكثر النظريات تأثيرا في تطوير التداولية، نظرية(غرايس) هي محاولة لشرح كيف ينتقل المستمع من ما يقال إلى المعنى المقصود، من مستوى المعنى المعبر عنه إلى مستوى المعنى الضمني، تنقل المعاني الإضافية أو المختلفة عن طريق الاستلزام implicature)، وهو المصطلح الذي اشتقه لإيضاح هذا الجانب، وقد ميز نوعين مختلفين من الاستلزامات: الاستلزامات التقليدية conventional implicature) والاستلزامات الحوارية(conversational implicature)، وهما يشتركان في خاصية أن كليهما ينقل مستوى إضافيًّا من المعنى يتجاوز المعنى الدلالي للكلمات المنطوقة، هناك اختلاف في حالة الاستلزام التقليدي، إذ ينقل دائما المعنى الضمني نفسه، بغض النظر عن السياق، في حين نجد أن الاستلزام الحواري، يختلف ما يعنيه ضمنيًّا وفقا لسياق الكلام [11:56-57].

منذ عمل(غرايس) توسع المشهد وضاق بالمصطلحات التي تحمل دلالات مختلفة؛ فعلى وجه العموم هناك مصطلحات كثيرة تستعمل لوصف ظواهر مختلفة جدا تتعلق بالمعنى؛ مثلا يتعامل(بيرتشيلي بابي)، مع الظواهر الضمنية (implicitness phenomena) بعنوان "التضمن"(entailments)، و"الافتراضات المسبقة" (presuppositions)، و"التدخلات الضمنية"(sous-entendus)، و"التضمينات" (implicitures)، و"التصريحات"(explicatures) و"الاستلزامات" (implicatures) مما يجعل استخدام المصطلح واسعا للغاية، وبالنسبة إلى (رايلي) و (ستينستروم)، يستعمل "المعنى الضمني" جنبا إلى جنب مع "المعنى الصريح" أو بطريقة أخرى المعنى المذكور (المعنى الصريح) في مقابل "الاستلزام الحواري"(conversational implicature)، وقد اتخذ بعض الباحثين وجهات أخرى ؛ إذ أولوا اهتماما بالسمات المعجمية والنحوية، على سبيل المثال، يميز (مازي) بين "الأشكال الضمنية"(implicit forms) لاستعمال اللغة، مثل علامات الحذف (ellipsis)، والإشاريات (deixis) والضمائر الشخصية، وبين "الأشكال الصريحة" لاستعمال اللغة، مثل الجمل الكاملة والعبارات الاسمية الكاملة (full noun phrases)، ويسرد(جوكر وسميث) "الاستراتيجيات الضمنية"(implicit strategies) المتاحة للمتحدثين في المحادثات التي تتضمن الضمائر الشخصية، على غرار تلك التي ذكرها (مازي)، لكنهما يختلفان

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

عن(مازي) من خلال إدراج عبارات الأسماء المحددة(definite noun phrases) وأسئلة العلامات tag (questions) مع الوحدات الضمنية [383:12].

صاغ (سبيربر وويلسون) مصطلح "تصريح"(explicature) لتمييز الفئة البينية التي تحتاج لإكمال أو إثراء؛ لأن جزءا من المقصود يشرح أو يبين "ما يقال"، أحيانا يصفونه بأنه تطوير الشكل المنطقي للجملة المنطوقة، ومع ذلك، فإن حديثهم الجديد يرتبط مع لفظ "صريح "(explicit) كما في استعمالهم عبارة "محتوى صريح" و"اتصال صريح" لكارستون الذي يعد من منظري نظرية الصلة البارزين، ولكننا نجد أن(ديفيد براون) يستعمل الفعل "يضمن" (implicite) لما يفعله المتحدث عندما يكون ما يعنيه هو إثراء لما يقال، وكذلك يفعل (ريكاناتي)؛ فبدلاً من تبني مصطلح "التصريح"(explicature)، يقترح(ريكاناتي) توسيع مفهوم ما يقال، ومن ثم القول نفسه، ليشمل الحالات المذكورة أعلاه [65:13].

يقترح (باخ) من جانبه استعمال مصطلح "التضمين"(impliciture) للتعبير عن المعنى الذي يحتاج لإثراء أو لتفسير حقيقة ذلك المعنى اللغوي الذي لا يحدد معنى المتحدث بسبب الحاجة إلى توضيح وإسناد المرجع، ولأن الناس يمكن أن يتحدثوا بشكل مجازي أو غير مباشر، فتتمثل فكرة (باخ) في التضمين ليس التمييز فقط بين الضمني والصريح، ولكن الضمني المتعلق بما يقال (implicit) عن الضمني (implied) البعيد عن ذلك، ويرى (باخ) أن مفهوم (غرايس) عن الاستلزام يقوم فقط بالأول؛ أي التمييز بين الضمني والصريح، ويدعي(باخ) أن الألفاظ "ناقصة التحديد لغويا" وتتطلب من المستمع "إتمام"(complete)أو"إكمال" (completion) أو "توسيع" (expand)، أو "تمديد"(expansion) ما هو متضمن [383:12].

يمكن ببساطة ملاحظة أن اختيار(باخ) لهذا المصطلح وهو التضمين (impliciture) ليس مثاليا، فهو مشابهة للاستلزام implicature إلى حد كبير، وقد مر بنا مفهوم مشابه جدا ضمن نظرية الصلة تحت عنوان "التصريح" (explicature) معبرا عن فكرة أن المحتوى المعبر عنه بشكل صريح للجملة يحتاج إلى "توضيح" (explicated) من أجل الوصول إلى معنى الجملة الكامل الذي يقصده المتحدث [169:1].

من كل هذا يتبين لنا أن تعدد المصطلحات للمفهوم الواحد يخلق مشكلات حقيقية للقارئ ويمكن أن يساء فهم الفكرة المعبر عنها، خاصة عندما يكون المصطلح المشتق قريب من مصلح آخر ولكنه يعطي دلالة أخرى كما رأينا في مصطلح (باخ) للتعبير عن المعنى الصريح أو المعنى الذي يحتاج لإتمام أو إكمال، وعلى هذا لا يمكن الاكتفاء بالدلالة اللغوية لهذه المصطلحات المستجدة وإنما يجب تتبع مفهومها لدى مستعمليها، ومما لا يحتاج لذكر أن مصطلح منظري الصلة "التصريح" مثلاً وجد شهرة وتنظيرا أكثر من غيره، ولهذا يمكن اعتماده ما دامت الفكرة واحدة في الإشارة للمعنى الذي يحتاج إلى إثراء، ثم يجب تتبع المصطلحات المختلفة التي تتعلق بهذا الجانب من مثل حل الغموض والقرار المرجعي، والمفهوم المخصص وغير ذلك، ولكن يجب الانتباه إلى أن الاختلاف يكمن هنا في أن نظرية الصلة توسعت في مفهوم ما يقال فاستعملت مصطلحا يؤكد أن هذه العمليات وما ينجم عنها لا تدخل في باب الضمني، على خلاف باخ وغيره من الغرايسية الجديدة الذي يرى أنها لم تخرج عن مفهوم الضمني.

2.5 معنى المتحدث ومشكلات التواصل (The meaning of the speaker and communication (problems

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

من القضايا التي اهتم(غرايس بها) هي المعنى المقصود، وهو المعنى الذي ينوي المتحدث توصيله في نطق معين، وكما لوحظ بالفعل، لا يسمي(غرايس)العمليات التي تؤدي إلى ما يقال وهي تحديد المراجع، وتثبيت التعبيرات الإشارية وإلغاء اللبس بأنها تداولية، بل يحتفظ بهذا المصطلح الأخير للعمليات التي تؤدي إلى المقصود What is meant وتستند إلى مبدأ التعاون وأساسيات المحادثة، وفي رأيه، العمليات التداولية تعمل على ما يقال وتقدم جوانب ذات معنى ضمني بدلاً من "القول" وهذا جنبا إلى جنب مع ما يقال يؤدي إلى ما يقصده المتحدث بنطق معين، ومن ثم، فإن ما يقال هو الاقتراح الذي يعبر عنه صراحة من خلال الكلام، وإنه يشكل الأساس لاستنباط المزيد من الاستدلالات inferences (مثل الاستلزامات الحوارية)، أي لتحديد المعنى الضمني لنطق ما في سياق معين، ومن ناحية أخرى، يشتمل المعنى المقصود على كل من جوانب المعنى الصريحة والضمنية، وعلى النقيض من مستوى ما يقال ، والذي يعتبر مستقلاً عن نوايا المتحدث، فإن تحديد المقصود المتعلق بنوايا المتحدث أمر ضروري، ويلاحظ أنه على الرغم من أن نوايا المتحدث لا تلعب دورا في تحديد ما يقال بالكلام، لا يزال (غرايس) يفترض أن ما يقال بالكلام يشكل جزءا مما يقصده المتحدث[14:100-101].

لفهم معنى المتحدث بحسب الكلام السابق يجب التعرف على نية المتحدث، ويبدو أن(غرايس) يرى أن النية تتحقق في الكلام الضمني، وهو المعنى المقصود، وأما اللغة أو ما يقال فهي وسيلة للوصول لنية المتحدث وما يريد إيصاله، وإذا أردنا أن نفهم كيف أن ما يقال يشكل جزءا من المعنى المقصود وليس من النية يمكن التفكير بالحالات التي يحصل فيها إيصال معنى دون قصد، كالتوبيخ أو الإساءة اللفظية غير المتعمدة والحالات المشابهة.

ومع أهمية هذه القضية؛ أي المستوى الذي يجب تحديد معنى الكلام عليه؛ ومع إشارة(غرايس) لبعض الحالات "مما يقال" التي تتدخل فيها التداولية فإن النهج الكلاسيكي، أو النموذج الغرايسي، يركز بصورة أساسية على تعيين معنى المتحدث على مستوى الاستلزامات(implicatures) التي توصف بأنها جوانب غير مشروطة من المعنى، في حين أن المعنى الحرفي غالبا ما يرتبط بالمعنى الشرطي للحقيقة، وعلى الرغم من صياغة العديد من الإصدارات المثيرة للجدل للمعنى الحرفي (أنموذج سيرل، على سبيل المثال)، لطالما كانت هناك فكرة ترى في المعنى الحرفي مرحلة ضرورية سواء عدت من ضمن المعاني المشروطة بالحقيقة أم لا لفهم نوايا المتحدث، وهناك مسألتان مهمتان ترتبطان بشكل أساسي بالعلاقة بين المعنى التداولي والمعنى المشروط بالحقيقة، الأولى هي ما يسمى بـ(الدائرة الغرايسية)(Gricean circle)؛ والثانية هي مساهمة المعنى المشروط بالحقيقة في المعنى التداولي، فيما يتعلق بالأولى يذكر ليفنسون، أن(الدائرة الغرايسية) توضح التناقض المتأصل في اعتبار أن المعنى غير المشروط بالحقيقة(المعنى المستلزم) مطلوب من أجل تحديد المحتوى المقترح للكلام، وهذا هو المعنى الحقيقي – الشرطي، ففي الدائرة الغرايسية، تصبح الحدود بين الدلالة والتداولية قابلة للاختراق، مما يجعل وجهة النظر هذه صعبة للغاية للحفاظ على نظرية الاستلزام غير المشروطة للحقيقة، والمسألة الثانية تطرح تساؤلاً عن طبيعة المحتوى المقصود، سواء أكان صريحا أم ضمنيا، وخصائصه المنطقية والحقيقة المشروطة، ففي نسخة جذرية من التداولية المعرفية كما تم الدفاع عنها من(موشلر وريبول) على سبيل المثال، المحتوى الصريح(explicatures) مشروط بالحقيقة، في حين أن المحتوى الضمني (implicatures) ليس كذلك [15:74].

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

وبغض النظر عن طبيعة المعنى نعود مرة أخرى للتعريف الغرايسي لمعنى المتحدث، والذي ذكرنا أنه في تعريفه يستند إلى النوايا من حيث كونها المسألة التي يتعين فيها على المتحدث إحداث تأثير على المستمعين؛ فهو يرى المعنى من حيث محاولات التواصل، وهو ما يعده(سيرل) خطأ؛ إذ نحتاج إلى التمييز بين النية لتمثيل حالات معينة من الأمور وبين النية لإيصال هذه التمثيلات إلى المستمع، من المآخذ على(غرايس) أنه لم يتعامل بشكل كاف مع حالات مناجاة النفس، أو الحالات التي لا يوجد فيها جمهور مقصود، أو الحالات التي لم يقصد فيها المتحدث إحداث أي تأثيرات على جمهوره، ولبيان هذا يورد(سيرل) المثال الشخصي الآتي؛ وفيه يقول: تم اعتقالي مرة على الحدود اليوغوسلافية من بعض مسؤولي الجمارك الذين لا يتحدثون الإنجليزية، وفي مرحلة ما عندما أصبحت الأمور تسوء بشكل متزايد، قدمت بعض الملاحظات لهؤلاء المسؤولين بالعامية الإنجليزية الأمريكية. فعلت هذا وأنا أعلم أنهم لن يفهموا كلمة واحدة مما قلته. ومع ذلك، وبغض النظر عن الاستعارات التي استعملتها، كنت أعني كل ما قلته. كان هذا تصرفاً معيبا في الكلام؛ لأن المستمعين لم يفهموا أبدا ما قلته، ولم يكونوا ينوون فهم ما قلته. وهنا مرة أخرى، قصدت ما قلته، أي حققت المعنى أو تمثيل النية؛ لكنني لم أكن أنوي التواصل، ولم أتواصل[16:4-5].

ومن الأمور التي تحتاج لتأكيد هي هل نحتاج لتحديد ما يقال من أجل فهم ما هو متضمن الذي يشكل في النهاية القصد أو المعنى للمتحدث على رأي، بحسب(باخ) أن ذلك لا يلزم في كثير من الأحيان؛ فهناك حالات يكون فيها واضحا تماما للمستمع قبل أن ينتهي المتحدث من قول شيء بأنه لا يعني ما سيقوله، على سبيل المثال، عندما يكون الكلام مجازيا فمن الواضح أنه لا يتعين على المستمع أن يحدد أولاً أن ما تعنيه الجملة ليس مرشحا محتملاً لما يعنيه المتحدث قبل معرفة ما يعنيه المتحدث، وبالمثل، إذا كنت تناقش موضوعا حساسا مع شخص ما وقال: "نظرا لأنها قد تمطر الليلة، فمن الأفضل أن أحضر الغسيل، وأنظف المزاريب الخاصة بي، وأخيرا مظلتي"، فمن المحتمل أن تعرف قبل أن يفرغ من قول كل هذا أنه كان يشير ضمنا إلى أنه لا يريد مناقشة هذا الموضوع الحساس أكثر[17:25-26].

إن المستوى الذي يمثل فيه معنى المتحدث ليس قضية نظرية فقط، وإنما لها مجموعة متنوعة من الآثار المترتبة على الدراسات التجريبية في التداولية، لا سيما في مجال التداولية بين الثقافات، وتتمثل إحدى الطرائق الممكنة لمعالجة القضايا في التداولية بين الثقافات هي تحليل التواصل غير الناجح بين الثقافات، وخاصة سوء التفاهم، وإحدى القضايا المهمة والثانوية هي التحليل المقارن بين سوء التفاهم بين الثقافات وسوء الفهم العادي؛ فإن سوء التفاهم بين الثقافات ناتج عن عدم التطابق السياقي بين المتحدثين، والذي يحدث على مستوى الاستلزام الحواري (conversational implicatures)، ومن خلال النهج الغرايسي الكلاسيكي أو الغرايسية الجديدة إلى التداولية، قد يؤدي هذا إلى افتراض قوي أن سوء الفهم التداولي قد يكون ناتجا عن التطبيق الخاطئ لمبادئ المحادثة أو المبادئ التداولية، أو إن سوء التفاهم بين الثقافات ناتج عن إثارة تفسيرات خاطئة على مستوى أعلى من قبل المستمع، وواحد من تنبؤات التداولية الاستدلالية هو أن عدم التطابق في الاتصال اللفظي يقع على مستوى الاستلزام الحواري، هذا الافتراض هو نتيجة لتعريف غرايس للمعنى غير الطبيعي، والذي ينطوي على تمييز بين ما يقال وما هو متضمن، فعواقب ما يقال مشروطة بالحقيقة؛ أي أنها تتجاوز المعنى التقليدي(العرفي)، ولذلك ، فإن

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

أي سوء تطابق تواصلي على مستوى ما يقال يعني وجود مشكلة في فك التشفير اللغوي، ناتجة عن نقص في الكفاءة اللغوية للمستمع [15:74-76].

نستطيع أن نخلص إلى أن معنى المتحدث قد يكون على مستوى المعنى المضمر أو المستلزم، ففي النهاية نفهم شيئا هو ليس جزءا مما يقال، ومع ذلك نحتاج في أغلب الحالات للمعنى المشفر من أجل الوصول لهذا المعنى، وفي الدراسات التي تبحث في المعنى الصريح يتأكد أن هذا المعنى هو جزء من المعنى الكلي للمتحدث ويمكن أن يكون ذا أهمية كبيرة لا تقل عن أهمية المعنى المستلزم، وبغض النظر عن الخلاف بشأن طبيعة هذا المعنى من كونه جزءا مما يقال أو هو معنى منفصل يشكل ثالوثاً مع المعنى الحرفي والمضمر، أو ينتمي للمعنى الضمني، فإن البحث في هذا الجانب هو بحث في العلاقة بين الدلالة والتداول، ويكشف التطبيق أن إهمال المعنى المشفر لم يعد واردا وهو ما يعني إعادة النظر في فكرة معنى المتحدث أو التوجه باتجاه إيلاء أهمية لتفسير المستمع؛ لأن له جوانب تطبيقية كثيرة تتعلق بالاتصال والتفاهم بين الثقافات.

3.5إشكالية معالجة المعنى غير الحرفي (The problem of dealing with non-literal meaning)

يبدو أن(غرايس) أراد شيئين من مفهومه لـ "ما يقال": أولهما أنه لا يبتعد قدر الإمكان عن المعنى اللغوي التقليدي ، و ثانيهما أنه يشكل المحتوى المشروط للحقيقة للكلام، حيث يبدو أن مفهوم المحتوى الشرطي المعني هو الحد الأدنى من الاقتراح وليس الأكثر ثراء الذي قصده المتحدث، ولكن بغض النظر عن الحد الأدنى الذي يتماشى مع المحتوى المشروط بالحقيقة، لا تزال هناك فجوة بين هذين التأويلين، كما تثبت حقائق عدم التحديد الدلالي(underdeterminacy) أن المعنى اللغوي أقل بكثير من الاقتراح الكامل ، ناهيك عن الاقتراح الذي يعبر عنه المتكلم [18:114].

تعرض مفهوم "ما يقال" لغرايس لانتقادات شديدة لكونه شديد التقييد في مطلبه بأن قول شيء ما يجب أن يعني أن المتحدث يعنيه، ونتيجة لذلك يؤدي إلى مشاكل مع الاستعمال غير الحرفي مثل الاستعارة؛ فإذا كان المتحدث لا "يقول"ولكن، كما يقترح "غرايس"، أن "يجعل كما لو أنه يقول"، فكيف يمكن إنتاج الضمني؟ فمن المعلوم أن الضمنيات هي نتيجة لقول شيء ما، وليس "جعل كما لو أنه يقول"، ولذلك يقترح بعض الباحثين أن مفهوم القول يجب أن يخفف من أجل التخلص من إحراج الحل السابق، وهناك من يرى مثل(كارستون) أن الاستعارات هي محتوى صريح وليست قولا ضمنيًّا ينتج من قول شيء ما وفق المفهوم السابق[19:195].

الخاصية المهمة لـ "ما يقال" يدل على أنه يندرج تحت ما قصده المتحدث؛ في الواقع، ضمن تحليل "غرايس" للأنواع المختلفة ذات المعنى غير الطبيعي يمكن قابلية اختزالها إلى الحالات المقصودة للمتواصل، ولكن يتميز "ما يقال" بأنه ينطوي على تطابق وثيق بين معنى المتحدث ومعنى التعبير اللغوي، ويثير هذا المشكلة التي نحن بصددها وهي تلك الحالات التي يبدو فيها أن المتحدث لا يقصد ما تعنيه كلماته، أو لا يقال شيء، وينشأ هذا في حالات الاستخدام البلاغي للتعبيرات، ولا يقتصر على الاستعارة كما هو الحال في السخرية، والمبالغة، وغيرها من الاستعمالات التصويرية، الشرط القائل بأن "القول" يستلزم "المعنى" والانتقال من "القول" إلى "التظاهر بالقول"(making as if to say) يجلب معه مجموعة من المشاكل [18:114-115]:

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

أولا: لا يبدو أن الحساب يستوعب ما يمكن فهمه حرفيًّا من زلات اللسان(slips of the tongue) وغيرها من الإساءات، حيث لا يمكن للمرء أن يقول شيئا عن غير قصد؛ في مثل هذه الحالات، إما أن لا يقال أي شيء، ولا يجعل المتحدث كما لو أنه يقول أي شيء، أو يجب تخفيف متطلبات المطابقة القريبة.

ثانيا: في حالة العديد من المجازات، لا يوجد شيء يقال في الواقع؛ لأن المحتوى التقليدي للجملة المنطوقة، بالإضافة إلى توضيح الغموض وتحديد المرجع، لا يتطابق مع أي اقتراح يقصده المتحدث، ويبدو إذن أنه على الرغم من أنه من المفترض أن يأتي ما قصده المتحدث في هذه الحالات على مستوى الاستلزام (implicature)، إلا أنه لا توجد وسيلة ينقل من خلالها الاستلزام الحواري، حيث تتميز الاستلزامات بأنها تأتي من قول ما يقال، إن الانتقال إلى "جعل كما لو أنه يقول"، فضلاً عن كونه غير واضح في حد ذاته، يثير مشاكل جديدة.

ثالثًا: يعتمد الحساب الغريسي للمجازيات على الاستهزاء بالمبدأ الأول للجودة: لا تقل ما تعتقد أنه خطأ. ومن المعلوم، في هذه الحالات أنه لم يحصل قول أي شيء، ولم ينتهك المبدأ ولا يمكن للحساب الذي يتطلب وجود استلزام من أجل الحفاظ على معايير الجودة (حاول أن تجعل مساهمتك صحيحة) أن ينهض.

إذن المنطقتان المشكلتان اللتان يفشل الحساب الغرايسي معهما هما زلات اللسان واللاحرفية وموضع الفشل كما ذكرنا أن كليهما يفشل في اشتراط المطابقة لمعنى المتحدث ومعنى الجملة، ومن هنا يقدم(باخ) حلاً واحدا لهذه المشكلة، وهو إسقاط الشرط القائل بأن "القول" يستلزم "المعنى، ولدى سبيربر وويلسون وفق نظرية الصلة حل أكثر جذرية يتضمن إسقاط مفهوم "القول"، كما تصوره "غرايس"[115:18].

وقد حاولت نظرية الصلة التوفيق بين الرأي القائل بأن الاستعارة وكذلك الكلام الفضفاض loose talk تنتمي إلى أبسط مستوى من استخدام اللغة مع وجهة نظر شرطية للحقيقة عن الدلالات، فهي تدعي أن المستمعين يتعاملون عموما مع الأقوال دون توقعات ثابتة من حيث حرفيتها أو رخاوتها أو طبيعتها المجازية، إنهم يتوقعون فقط أن يكون هناك تشابه تفسيري بين الاقتراح الذي يعبر عنه الكلام والفكر الذي ينوي المتحدث نقله، هذا التوقع نفسه مستمد ومبرر من توقع أساسي أكثر وهو توقع الصلة التي تحفز من خلال إجراء أي اتصال، وعلى هذا وفق رأيهم يكون مبدأ الصلة كافيا لشرح كيف يمكن استخدام المعلومات السياقية للتأثير على كلام غير محدد لغويا، وغير محدد بشكل خاص فيما يتعلق بدرجة حرفيته أو رخاوته، وتحديد تفسيره بشكل فريد[20: 170].

ذكرنا رأي (كارستون) في أن الاستعمالات المجازية كالاستعارة هي في حقيقتها جزء من المحتوى الصريح الذي ينتج من معالجة القول، ويرى (باخ) أن هذه الاستعمالات لا تخرج عن المستوى الضمني ففي حديثه عن بعض الجمل التي لا تحدد استخداماتها القياسية بدقة من خلال معانيها، فهي ليست استخدامات منحرفة(منتجة ضمنيا) أو استخدامات تصويرية أيضا، على سبيل المثال، إذا قال أحد الزوجين، "سأعود إلى المنزل لاحقًا"، فمن المحتمل أن تعني أنها ستعود إلى المنزل في وقت لاحق من تلك الليلة، وليس فقط في وقت ما في المستقبل؛ ففي مثل هذه الحالات، ما يعنيه المرء هو توسيع لما يقوله، أو أن إضافة المزيد من الكلمات (الليلة، في المثال) كان من شأنه أن يجعل المقصود واضحا تماما، في حالات أخرى، مثل "جاك جاهز" و"جيل متأخر"، لا تعبر الجملة عن اقتراح كامل؛ فلم يحدد ما يزعم أن جاك جاهز له أو ما يزعم أن جيل تأخرت عنه، هنا ما يعنيه المرء هو استكمال ما يقوله، في كلا النوعين من الحالات، لا يحصل استخدام كلمة أو عبارة معينة بشكل غير حرفي ولا

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

يوجد مراوغة، كلاهما يجسد ما يسميه باخ الضمني الحواري(conversational impliciture)، حيث إن جزءا مما هو مقصود يوصل ليس بشكل صريح بل ضمنيا ، عن طريق التوسيع أو الإكمال. يعتبر الإكمال والتوسع عمليتين حيث يقوم المستمع بتزويد الأجزاء المفقودة مما يعبر عنه بشكل صريح [21: 468–469].

4.5إشكالية وضع الحد الفاصل بين القول والتضمين (The problem of setting the boundary between saying and implying)

مفهوم(غرايس) عما يقال يقع في سياقات الحد الأدنى، ولا يذهب إلى أبعد من توضيح وإسناد المراجع، وهذا النوع من التأويل للمحتوى المنقول صراحةً والذي لم يتوصل إليه بشكل استدلالي يجعل من الممكن لـ (غرايس) رسم خط فاصل واضح بين مستويين من المعنى المتواصل، حيث كل المعاني التي تسترد بفضل طريقة عمل مبادئ المحادثة (الكم والجودة والملاءمة والأسلوب)، تعد منقولة تلقائيًا بشكل ضمني، إلا أن هذا يتسبب في حدوث تعقيدات في أماكن أخرى من نظريته، فما يقال يقع بالضرورة ضمن ما يعنيه المتحدث بالفعل، وتعريف القول بهذه الطريقة يخلق مشاكل في عدد لا يحصى من الحالات التي ينحرف فيها ما يوصل صراحة بشكل كبير عما يقال بالمعنى الغرايسي، وهي الحالات المجازية وما شاكلها [22: 44].

يمكن أن يقول المتحدث شيئًا ما ويعني ذلك تماما، وقد يسمح وجود تباين بين القول والتضمين بالحالتين التي يعني فيهما المتحدث ما يقوله ويريد معه شيئًا آخر أيضا، أو التي يقول فيها المتحدث شيئًا ما ويعني شيئًا آخر بدلاً منه، وقد عد(غرايس) كليهما نوعين من الاستلزام على الرغم من أنه من الأفضل وصف الأخير بأنه يتحدث مجازيا، في هذا الأخير يفسره (غرايس) بأنه "جعل كما لو كان يقول شيئًا"؛ لأن القول من وجهة نظره يتضمن معنى، وبحسب منظري الصلة وغيرهم يبدو أنه مع ذلك قد أغفل ظاهرة وسيطة بين القول والتضمين، وهي الحالات التي تحتاج إلى توسيع أو إكمال كما في المثال" أخذ لاري حبتين من الأسبرين وتخلص من الصداع"، و" لاري متأخر"؛ إذ الجملة الأولى يكون ما يقوله المتحدث فيها أقل مما يقصد، وهو أنه تخلص من الصداع بسبب أخذه لحبة الأسبرين، والثانية ليس فقط أقل سعة مما تعنيه ولكنها تقصر عن تضمين اقتراح ،حتى مع وجود مراجع ثابتة وحل الغموض؛ فالمعنى أنه تأخر عن العشاء مثلا في سياق [13:62–63].

وبالرغم من محاولة وضع حد فاصل بين ما يقال وما يضمن منذ الوهلة الأولى، غير أن المشكلة في التعريف الغرايسي (والغرايسية الجديدة) للاستلزام أنه يشمل مجموعة كبيرة جدا ومتنوعة من الظواهر؛ فبحسب هؤلاء إذا لم يحصل قول شيء ما، فإنه يشكل مساهمة تداولية في ما يوصل، وهذا يعني أن الاستلزام يعادل في النهاية المدخلات التداولية في نظرية الاستلزام الغرايسية، ولكن من وجهة نظر أخرى لا يمكن اعتبار كل الظواهر التداولية استلزاما؛ ففي حين تتطلب "المؤشرات"indexicality و"الغموض المعجمي"(lexical ambiguity)، على سبيل المثال، بعض المدخلات التداولية (أي نوعا من الاستدلال)، لا يمكن لأحد أن يدعي أن نتائج القرار المرجعي أو إزالة الغموض المعيارية تشكل استلزامات، وهناك جانب آخر مهم وهو العلاقة غير الواضحة بين الأنواع الأخرى من الظواهر التداولية التي حددها (غرايس) ومن تبعه، مثل "الاستلزام العرفي" (conventional implicature)، "الاستلزام الحواري المعمم" (generalised conversational implicature)؛ و "االاستلزامات ذات الدائرة القصيرة" (short–circuited implicatures)، و"استلزامات التأدب" implicature (politeness)، ولا يزال

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

هناك جدل كبير بشأن ما إذا كان ينبغي عد هذه الظواهر من المحتوى الضمني من عدمه، وأين يجب رسم الخط الفاصل بين الاستلزام وأنواع أخرى من الظواهر التداولية[118:23].

في إطار السعي لوضع خطوط فاصلة تساعد في دراسة المعنى نجد أن النظريات التداولية الحديثة على وجه العموم تميل للتمييز بين ثلاثة مستويات من التفسير (interpretation) بدلاً من مستويي (غرايس)؛ الاقتراح المعبر عنه حرفيا (المعنى التركيبي)، والمحتوى المتصل صراحة الذي ميز بمصطلحي("التفسير" (explicature) أو "التضمن" (impliciture)، والمحتوى المتصل ضمنيا(implicitly) (المستلزم)، ولا يوجد إجماع بشأن الطبيعة الصريحة للمحتوى الذي يجري إثراؤه بشكل تداولي، والجدل يتناول ما إذا كان المحتوى المثرى تداوليا يوصل بشكل صريح أم ضمني، فمن جهة منظري الصلة يجادلون بأن المحتوى المثرى تداوليا يوصل بشكل صريح حتى أنهم يستعملون مصطلح "التصريح" (explicature)، ومن جهة أخرى، فإن معظم الغرايسية الجدد (على سبيل المثال، باخ وهورن)، يرفضون هذا المصطلح؛ لأنهم لا يعدون المحتوى المثرى التداولي الذي يوصل شكلاً صريحا، وهم بذلك يفضلون استعمال مصطلح "ضمني"(impliciture) لهذه الحالات[208:24].

يستعمل (ريكانتي) مفهوم الحد الأدنى(Minimalism) وهو مفهوم يشير للاعتدال للتمييز بين ما يقال والمعنى الضمني؛ فـ "ما يقال" يجب أن يكون وثيق الصلة بالمعنى التقليدي للكلمات أو(الجملة) التي قد نطق بها؛ ولأن هذا القيد يمكن أن يفسر بشكل أكثر أو أقل دقة فإن "ما يقال"، في إطار الحد الأدنى، ينحرف عن المعنى التقليدي للجملة ويتضمن عناصر سياقية فقط عندما يكون ذلك ضروريا "لإكمال" معنى الجملة وجعلها مقترحة، وبعبارة أخرى، فإن المسافة بين معنى الجملة وما يقال تبقى إلى أدنى حد ومنه جاء مفهوم الحد الأدنى. وبحسب (ريكانتي) من وجهة نظر دلالية، الإشباع (Saturation) هو عملية سياقية إلزامية، العمليات السياقية الأخرى، على سبيل المثال، عملية الاستدلال التي تولد المعاني الضمنية هي معنوية اختيارية بمعنى أن جوانب المعنى التي تولدها يمكن الاستغناء عنها؛ فلا يزال الكلام يعبر عن اقتراح كامل بدونها، ووفقا لمذهب الحد الأدنى (Minimalism)، فإن تلك المكونات الإضافية للمعنى والتي ليست ضرورية للاقتراح هي خارجة عما يقال، المبرر الوحيد لإدراج بعض مكونات المعنى المحددة بشكل تداولي في ما يقال،على عكس ما ينقل فقط، هو أنه لا غنى عن مثل هذا المكون، وحقيقة أن الكلام لن يعبر عن اقتراح كامل إذا لم يوفر السياق مثل هذا المكون [25:7-8].

في المجال الذي نجن فيه وهو التمييز بين ما يقال وما يضمن نجد أن المفهوم الجديد" التصريح" الذي قدمه سبيربر وويلسون هو محاولة لإظهار أن الاستدلالات التداولية لا تساهم فقط في ما هو "ضمني" (implied)، ولكن أيضا في ما يوصل صراحة، لقد عرفوا التصريح على أنه "افتراض" (assumption) "صريح"(explicit) ينقله الكلام، وهو تطوير لشكل منطقي مشفر بالكلام، ومن ناحية أخرى، تعرَّف المحتويات المستلزمة على أنها أي شكل افتراضي آخر يوصل من خلال الكلام؛ وهو في الأساس معنى مستدل عليها بشكل تداولي بالكامل، وهذا يعني بأن أي افتراض م رسل غير صريح يجب أن يكون ضمنيا، وقد لاحظ منظرو الصلة، مع ذلك، أن المحتوى المفاهيمي للتضمينات يجب استنتاجه بالكامل، ولكي يستنتج يجب أن يكون المقصود من قبل المتحدث، وأن يفهمه المستمع على النحو المنشود، وبهذا يعد التضمين في الإطار النظري للصلة مفهوما مقيدا بدرجة أكبر بكثير مما هو عليه في المقاربات الغرايسية والغرايسية الجديدة، حيث إنه يشمل في المقام الأول لدى منظري الصلة فقط

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

"استلزامات حوارية مخصصة" (particularised conversational implicatures)، مع ملاحظة أن هناك خلافاً بين منظري الصلة فيما يتعلق بالاستلزامات الحوارية المعممة (generalised implicature) في كونها تصريحات أو نوعا من الاستلزام [23: 120–121].

مع كل هذه المحاولات في وضع خط فاصل بين ما يقال وما يضمن تبقى مشكلة التمييز قائمة حتى عند الاعتماد الحدس في التجارب؛ ففي حين أن هذه الأنواع من الاختبارات توفر نقطة بداية قيمة، فيجب على المرء أن يكون حذرا في تحليل الحدس الذي يستغل بالفعل، ففي هذا الشأن يجادل كل من(باخ) و(ليفنسون) بأن ما يعده المتحدثون العاديون "ما يقال" يعتمد على كيفية إثارة الفرد للاستجابة، فهنا تفسير ما يقال يكون عادة بطريقتين: بمعنى اقتبا س غير مباشر وبمعنى التزام (ما يلتزم به المتحدث في إنتاج الكلام)، ويتأرجح المتحدثون العاديون بين هاتين الحالتين في وصف ما يقال، مما يخلق مشاكل للدراسات التجريبية مثل تلك التي أجراها جيبس وموير (1997) وهامبلين (1999)، وتظهر تجارب أخرى أن المتحدثين العاديين قد يرون أمثلة لا لبس فيها على التضمين لتكون جزءا مما قاله المتحدث في بعض الحالات ، لتشير هذه النتائج إلى أن الحدس حول ما يقال قد يتداخل في الواقع مع ما هو متضمن [23: 122].

يمكن أن نتبين أن هناك مستوى جديدا للمعنى جرى التنبيه عليه وهو المستوى الذي يكون مدخله المعنى المشفر أو التركيبي، وهذا المستوى هو المستوى الذي يثرى بعمليات استدلالية، ومع الاختلاف في عده، نظرا للتدخل التداولي، في ضمن المحتوى الصريح أو الضمني فإن الميل لتوسيع الاهتمام بهذا المحتوى الذي يبنى من القول يعد بمثابة تقييد للمحتوى الضمني الذي بولغ في سعته، فالذي يظهر أن اختلاف التسمية لا يلغي أهمية كبح جماح النظرة التي ترى أن كل الكلام المقصود في النهاية هو معنى مستلزم، وهناك إذاً تدخل تداولي استدلالي في ما يقال وهو يعيد النظر في الحدود الفاصلة بين الدلالة والتداول.

6.خاتمة البحث ونتائجه

بعد هذا السّير الاستقصائي الشامل عبر معضلة الحدود الفاصلة بين "ما يقال" و"ما يضمّن" في ثلاثة سياقات معرفيّة متمايزة (البلاغة العربيّة، أصول الفقه، والتداولية الغربية)، يتبين أنَّ هذه الإشكالية لا تمثل خلافا مصطلحيا أو تقسيما تصنيفيًّا، بل تعكس في أعماقها توترا جوهريًّا بين مسعيي معرفيَّين متعارضين: مسعى الصرامة والضبط من جهة، ومسعى المرونة والاستجابة للواقع التواصلي الحي من جهة أخرى، فقد أظهر البحث أنَّ البلاغيين –لا سيما المتأخرين– حاولوا الضبط عبر الاستغراق في التفريعات المنطقيّة والصوريّة، وأنّ الأصوليين اعتمدوا على تراتب صارم يحمي النصَّ المقدّس، في حين أن التداولية الغربية راوحت مكانها بين محاولات متعاقبة لإعادة ترسيم الحدود دون أن تصل إلى نموذج نهائي مستقر، وهذا الفشل المشترك في الوصول إلى حدود واضحة وثابتة لا ينجم عن نقص في الجهد النظري، بل عن التباين الأساسي بين طبيعة اللغة نفسها، التي تجمع بين الثّبات والمرونة، وبين الوضوح والغموض، وبين الصراحة والانحراف، وأي محاولة لضبط كامل تجاهل أحد طرفي هذه الثنائيات محكوم عليها بالفشل أو بالقصور على الأقل.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

بيد أنَّ هذا الفشل النسبيَّ لا يعني العدميّة أو استحالة التقدّم، فقد احتفظ كلٌّ منظورٍ من المنظورات الثلاثة بمساهمات قيمة يمكن استحصالها وإعادة استثمارها، فالموروث البلاغيُّ احتفظ برؤية نقدية لخطر "الإغراب في التأويل" كما نبّه عليه الجرجانيُّ، وحافظ على وعيٍ دقيقٍ بأنَّ الصورة البلاغية لا تقف عند حدود الزينة، بل تؤدي وظيفة تواصلية عميقة، والموروث الأصوليُّ قدم في المقابل نموذجا تفصيليًّا في تحليل مستويات الدلالة (عبارة ، إشارة، دلالة، اقتضاء) لا تزال فائدته قائمة رغم أنَّ تطبيقه خارج النصوص التشريعية يتطلّب مرونة معيارية كبيرة، أما التداولية الغربية فقد نجحت في فتح آفاق نظرية جديدة بتركيزها على دور السياق والقصدية والمبادئ التعاونية، وإن لم تتمكن من وضع حد فاصل نهائي بين ما يقال وما يضمن.

و انطلاقًا من هذه الرؤية الشاملة، يمكن استخلاص جملة من النتائج الأساسية التي يسعى هذا البحث إلى تقديمها:

أولاً: إن مشكلة تمييز "ما يقال" من "ما يضمن" ليست مشكلة لغوية محضة، بل هي مشكلة إبستمولوجية عميقة تتعلّق بطبيعة المعرفة نفسها وبكيفية تكوّن المعنى، فالمعنى لا يكمن في النص وحده ولا في السياق وحده، بل يتولّد من التفاعل المعقّد بين البنية اللغوية والقصدية والمعرفة المشتركة والسياق الموقفي، وأيُّ محاولة لعزل المعنى عن أحد هذه العناصر تؤدي إلى تشويه الصورة الحقيقية للتواصل البشري.

ثانيا: إنّ الاضطراب المصطلحيَّ الذي يسود الدراسات التداولية الحديثة ينعكس بصورة حادّة على صعوبة بناء معايير موحدة للتطبيق، فالمصطلحات الجديدة (تصريح،تضمين حواريٌّ،تضمين تقليديٌّ) تغطّي مساحات معرفية متداخلة ومتنازعة، وهذا التداخل ليس عرضيًّا بل هو انعكاس طبيعيٌّ لحقيقة أنَّ التمييزات الحادّة بين مستويات المعنى لا تعكس الطبيعة الفعلية للفهم البشري، الذي يميل إلى التدرج والسيولة بدلاً من الحدود الثابتة والمطلقة.

ثالثًا: إنّ البلاغة العربية، رغم اهتمامها بالتصنيفات والتفريعات، احتفظت بوعي حساس لدور السياق والمقامات في تحديد المعنى، وهذا ما يتجلّى واضحا في إشارة الجرجاني المتكررة إلى "مقتضى الحال" باعتباره حكما فاصلاً في تأويل النصوص، وهو مفهوم يقترب بشدة من مفهوم "الملاءمة" في نظرية الصلة المعاصرة، وهذا الاقتراب يشير إلى أنَّ التراث العربيَّ لم يكن بمعزل عن الاهتمامات الحقيقية للدراسة التداولية، بقدر ما كان يفتقر إلى الأطر المفاهيمية الموحدة التي تسمح بتطبيق منهجي منضبط.

رابعا: إنّ الأصوليين وضعوا نموذجا دقيقا جدًّا في تحليل الدلالات، إلاّ أنَّ هذا النموذج صنع بهدف ضبط التشريع وحماية النص المقدس، وليس بهدف فهم التواصل الطبيعي بمرونته وعفويته، وهذا الاختلاف في الغاية ينعكس على كل مستويات النظر الأصولي، فما يعد في السياق الفقهي "ضرورة عقلية" قد لا يكون ضروريًّا في السياق التواصلي اليومي، والعكس صحيح تماما.

خامسا: إنّ التداولية الغربية، برغم محاولاتها المتعاقبة لتحديث نظرية غرايس وتطويرها، ظلّت تراوح مكانها حول نفس الإشكالية، فكلُّ محاولة لتعديل التعريفات أنتجت مصطلحات جديدة دون أن تحلَّ الإشكال جذريًّا، وهذا يشير إلى أنَّ الحدود بين "ما يقال" و"ما يضمن" قد تكون في طبيعتها متشكّلة لا ثابتة، وقابلة للتحول وفقا لتحولات السياق والقصدية والمعرفة المشتركة.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

سادسا: إنّ المعيار الأساس الذي يجب الاعتماد عليه في تمييز "ما يقال" من "ما يضمن" ليس معيارا لغويًا محضا، بل هو معيار مركّب يجمع بين عناصر ثلاث متشابكة: (أ) البنية اللغوية وإمكانياتها الدلالية،(ب) السياق الموقفيّ والمعرفيّ المشترك بين المتحدث والمستمع،(ج) القصديّة والنية الكامنة خلف الكلام.

سابعا: إنّ المشكلة التي تحوم حول تحديد "ما يقال" عند غرايس تنجم جزئيًا من افتراضه الضمني بأنَّ "المعنى الحرفيّ" موجود بالفعل وواضح، بيد أنَّ الدراسات التطبيقية أظهرت أنَّ "المعنى الحرفيَّ" نفسه يتطلّب تدخلات تداولية لا تقلُّ أهمية عن تلك المطلوبة لاستخراج "المعنى الضمني"، وخاصة في حالات القطع والإشارات والغموض المعجمي والنحوي.

ثامنا: إنّ ظاهرة "الاستعمال غير الحرفي" من مثل(الاستعارة والسخرية والتعريض) تمثّل تحديا حقيقيًا لأي محاولة لرسم حدود فاصلة بين "ما يقال" و"ما يضمن"، فقد أظهر البحث أنَّ هذه الاستعمالات لا تندرج بسهولة ضمن التقسيمات التقليدية، بل تقف في منطقة وسيطة تحتاج إلى معالجة خاصة وتصنيف مستحدث.

تاسعا: إنّ فحص النصوص أثبت أنَّ الاختلاف بين المنظور التراثي والمنظور الحديث ليس اختلافا جوهريًا في الرؤية، بل هو اختلاف في الأدوات المفاهيمية والمنهجية، فالقدماء رأوا الظاهرة بوضوح لكنهم افتقروا إلى الآلية المنطقية الموحدة لوصفها وتطبيقها، والمحدثون طوروا أدوات أكثر دقة لكنهم قد يكونون فقدوا بعض البصيرة النقدية التي امتلكها القدماء.

عاشرا: إنّ الحلَّ الحقيقيَّ لإشكالية الحدود لا يكمن في محاولة وضع تعريفات أكثر دقّةً أو تقسيمات أكثر تفصيلاً، بل يكمن في الاعتراف بطبيعة هذه الحدود ذاتها وقبول نسبيتها، فالمعنى في اللغة الطبيعية لا يتحرك وفق جوانب حادة من "الصراحة" إلى "الضمنية"، بل يتحرك تدريجيًا عبر طيف واسع من الاحتمالات والتأويلات.

الحادي عشر: إنّ إعادة النظر في مفهوم "قصدية المتكلم" وإزاحة الاهتمام عن "المعنى المحتمل" نحو "المعنى المقصود" تمثل خطوة ضرورية نحو حل أكثر واقعية، فالمتكلم حين يتحدث لا يفكر في الحدود النظرية بين "ما يقال" و"ما يضمن"، بل يضع نصب عينيه هدفا تواصليًا معينا، وهذا الهدف يشكل المحدد الحقيقيَّ لتوزيع المعنى عبر مستوياته المختلفة.

الثاني عشر: إنّ البحث يخلص إلى ضرورة بناء نموذج تكاملي للمعنى يجمع بين صرامة التحليل اللساني الحديث وثراء الرؤية التراثية، وهذا النموذج يجب أن يعترف بأنَّ "ما يقال" و"ما يضمن" ليسا كيانين منفصلين بل هما طرفا متصل معرفي واحد، حيث يوجد بينهما تفاعل مستمرٌ وتأثير متبادل، فالقصدية تؤثر على طريقة صيغة الكلام، والكلام يحدد الاحتمالات المتاحة للفهم، والسياق يختار من بين هذه الاحتمالات ما يناسبه، وهكذا يتشكل المعنى النهائيُّ من خلال هذا الحوار المعقد بين البنية والسياق والنية.

الثالث عشر: يمكن القول أنَّ الإشكالية التي انشغل بها هذا البحث ليست مشكلة قابلة للحل النهائي بالمعنى الذي يتصوره البحث العلميُّ التقليديُّ، بل هي مشكلة متجددة تتغير صيغتها مع تطور الدراسات وتعمق الفهم، وما يمكن إحرازه هو تحديد المعايير الأساسية التي تسمح برصد هذه الحدود في سياقات محددة، مع الاعتراف الكامل بنسبيتها وقابليتها للتغير، وهذا يعني أنَّ المخرج من التعقيد لا يكمن في بناء نماذج أكثر تعقيدا، بل في قبول التعقيد ذاته باعتباره سمة أساسية من سمات اللغة البشرية، والعمل على بناء أطر مرنة قادرة على استيعابه ووصفه

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

بدقّة، وهذه الأطر يجب أن تكون حصيلة حوارٍ نقديٍّ بين التراث والحداثة بما يؤدّي في النهاية إلى فهمٍ أعمق وأشمل لآليّات التواصل الإنساني وتعقيداته.

CONFLICT OF IN TERESTS
There are no conflicts of interest

مراجعُ البحث ومصادره

[1] Kroeger, P., Analyzing Meaning: An Introduction to Semantics and Pragmatics (Textbooks in Language Sciences 5). Berlin: Language Science Press, 2018.
[2] Recanati, F. (2001). "WHAT IS SAID". Synthese 128.
[3]الدسوقيُّ، محمد بن عرفة، حاشيةُ الدسوقي على مختصرِ المعاني، تحقيق عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت.
[4]محمد بن الأثير (ضياء الدين)، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، 1420هـ.
[5]السكاكيُّ، مفتاح العلوم، دار الكتب العلمية، بيروت، 1987.
[6]عصام الدين الإسفراييني، الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، دار الكتب العلمية، بيروت.
[7]عبد القاهر الجرجانيُّ، أسرار البلاغة في علم البيان، تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1422هـ -2001م.
[8]الشنقيطيُّ، مذكرةٌ في أصول الفقه، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، 2001.
[9]السلميُّ، عياض بن نامي، أصول الفقه الذي لا يسع الفقيه جهلُه، دار التدمرية، الرياض، 2005.
[10]الخطيب البغداديُّ، الفقيه والمتفقه، دار ابن الجوزي، السعودية، 1421هـ.
[11] Thomas, J., Meaning In Interaction: an Introduction to Pragmatics. New York: Routledge, 2013.
[12] Cheng, W., & Warren, M. (2003). "INDIRECTNESS, INEXPLICITNESS AND VAGUENESS MADE CLEARER". Pragmatics 13:3, pp. 381-400.
[13] Bach, K. (2012). "Saying, Meaning, and Implicating". In K. Allan, & K. Jaszczolt, The Cambridge Handbook of Pragmatics (pp. 47-67). Cambridge: Cambridge University Press.
[14] Börjesson, K., The Semantics-Pragmatics Controversy. Berlin: De Gruyter Mouton, 2014.
[15] Moeschler, J. (2007). "The role of explicature in communication and in intercultural communication". In I. Kecskes, & L. Horn, Explorations in Pragmatics: Linguistic, Cognitive and Intercultural Aspects (pp.73-94). Berlin: Mouton de Gruyter.
[16] Searle, J. (1983). "Individual intentionality and social phenomena in the theory of speech acts". In G. DELEDALLE, SEMIOTICS AND PRAGMATICS Proceedings of the Perpignan Symposium (pp.3-17). AMSTERDAM/PHILADELPHIA: John Benjamins B.V.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

[17] Bach, K. (2006). "The top 10 misconceptions about implicature". In B. Birner, & G. Ward, Drawing the boundaries of meaning: neo-Gricean studies in pragmatics and semantics in honor of Laurence R. Horn (pp.21-30). Amsterdam/Philadelphia: John Benjamins B.V.

[18] Carston, R., Thoughts and Utterances: The Pragmatics of Explicit Communication. Oxford: Blackwell, 2002.

[19] Jaszczolt, K. (2010). "Default Semantics". In B. Heine, & H. Narrog, The Oxford Handbook of Linguistic Analysis (pp.193-121). New York: Oxford University Press Inc.

[20] Sperber, D., & Wilson, D. (1985-1986). "Loose Talk". Proceedings of the Aristotelian Society, New Series, Vol. 86, 153-171.

[21] Bach, K. (2004). "Pragmatics and the Philosophy of Language". In Laurence R. Horn, & Gregory Ward, The Handbook of Pragmatics (pp.463-487). Blackwell Publishing Ltd.

[22] Jodłowiec, M., The challenges of explicit and implicit communication: a relevance-theoretic approach. Frankfurt am Main: Peter Lang GmbH, 2015.

[23] Haugh, M. (2002). "THE INTUITIVE BASIS OF IMPLICATURE: RELEVANCE THEORETIC IMPLICITNESS VERSUS GRICEAN IMPLYING". Pragmatics 12:2, pp. 117-134.

[24] Kecskes, I. (2007). "Formulaic language in English Lingua Franca". In I. Kecskes, & L. Horn, Explorations in pragmatics: linguistic, cognitive, and intercultural (pp. 191-219). Berlin/New York: Mouton de Gruyter.

[25] Recanati, F., Literal Meaning. Cambridge: Cambridge University Press, 2004.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq